الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

المنافسة الأمريكية - الصينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يوليو 2022

مايكل روبنز
جامعة برنستون

الملخص التنفيذي

شهدت المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تصاعداً مطردا ًعلى مدار العقد المنقضي. أدى انفتاح الصين المتزايد على العالم - لا سيما عبر مبادرة الحزام والطريق - إلى تعامل اقتصادي أكبر بكثير مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في الانسحاب من المنطقة، مع التركيز على التوجه نحو آسيا. كيف أثرت هذه التطورات على آراء المواطنين تجاه البلدين؟ الدورة السابعة من الباروميتر العربي - وهو أكبر استطلاع رأي عام من نوعه في المنطقة منذ بدء جائحة كورونا - تقدم لنا إجابات على هذه الأسئلة.

عبر المنطقة، تستمر الصين في كونها أكثر شعبية من الولايات المتحدة الأمريكية. من بين الدول التسع التي شملها الاستطلاع،، كان المغرب هو البلد الوحيد الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشعبية أكبر قياساً إلى الصين. وفي الدول الأخرى، كانت الصين أعلى شعبية بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن هذه القصة تتغير بالتدريج. لدى سؤال المواطنين عن مسألة توثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدهم وهاتين القوتين العالميتين، تبين أن المواطنين في أغلب الدول المشمولة بالاستطلاع أقل إقبالًا على القول بأنهم يرغبون في علاقات أقوى مع الصين، قياساً بالفترة 2018 - 2019. لم تظهر في أية دولة زيادة في الرغبة في علاقات اقتصادية أقوى مع الصين، في حين تبين في عدة حالات وجود تغير بواقع 20 نقطة مئوية ضد الصين في هذا الصدد. بالمقارنة، في أغلب الدول زادت الرغبة في علاقات اقتصادية أمتن مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بقيت النسب كما هي لم تتغير على مدار الفترة نفسها. هذه النتيجة تظهر أن مبادرة الحزام والطريق ربما لم تأت بالآثار المرجوة منها، حيث يبتعد المواطنون بشكل عام عن الصين.

ربما يرجع هذا جزئياً إلى حقيقة أن سمعة الشركات الصينية - وهي فاعل أساسي في مبادرة الحزام والطريق - أضعف من نظيراتها الغربية. لم يظهر في أية دولة مشمولة بالاستطلاع تفضيل شركة صينية على شركة أمريكية أو ألمانية فيما يخص أعمال التشييد والبناء للبنية التحتية في الدولة. السمة التجارية الأساسية للصين هي "زهيد الثمن" و"متدني الجودة"، ما قد يفسر ربما الرغبة الأضعف في تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصين بشكل عام.

على أنها ليست كلها أخبار سيئة للصين. رغم مستويات الصين الأعلى بكثير في التجارة مع المنطقة، فالمواطنون في المنطقة ما زالوا قلقين من التهديد الذي تفرضه القوة الاقتصادية الأمريكية، أكثر من الصين. لعل هذا يرجع إلى إرث الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى فيما يخص الموقف الاقتصادي، لكن في الوقت الحالي يشعر مواطنو المنطقة بالقلق إزاء القوة الأمريكية أكثر من القوة الصينية.

فيما يخص القضايا السياسية، تعاني الصين والولايات المتحدة الأمريكية على السواء من نفس القدر من القضايا التي يُحتمل أن تحد من دعم المواطنين للقوتين على السواء. بالنسبة للصين، فإن معاملتها للأقليات المسلمة، لا سيما الإيغور في شينجيانغ، قد تضر بشعبيتها عبر المنطقة. لكن يظهر من نتائج الاستطلاع أن قلة من المواطنين بالمنطقة يراقبون هذا الوضع، ما يوحي بأن هذه المسألة ليست ذات تأثير كبير في تشكيل آراء المواطنين تجاه الصين. في الوقت نفسه، فإن استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل - بما يشمل مجهودات التطبيع عبر المنطقة في الآونة الأخيرة - مسألة مرفوضة بصورة عامة عبر المنطقة، وهو الأمر الذي يرجح أن يضر بجهود الولايات المتحدة الأمريكية لكسب قلوب وعقول المواطنين العاديين بالمنطقة.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لتسع استطلاعات رأي ممثلة لآراء المواطنين تم تنفيذها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2021 - 2022 ضمن أعمال الدورة السابعة من الباروميتر العربي. تشمل النتائج أكثر من 23 ألف مقابلة عبر المنطقة، وهي بهامش خطأ نقطتين مئويتين في كل دولة. إجمالًا ، توضح هذه النتائج أن المنافسة بين القوتين العالميتين الأساسيتين قائمة. وفي حين أن للصين اليد العليا حالياً؛ فالتوجهات الأعرض تؤشر بتراجع مُرجح في آراء المواطنين تجاه الصين خلال العقد المقبل.

شعبية الولايات المتحدة الأمريكية مقابل شعبية الصين

عبر المنطقة، ينزع المواطنون إلى تفضيل الصين إلى حد ما مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا في أغلب الدول المشمولة بالاستطلاع. نحو النصف تقريباً أو أكثر قالوا إن لديهم آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما تجاه الصين، وهذا في 8 من 9 مجتمعات مشمولة بالاستطلاع، بما يشمل ما لا يقل عن 6 من كل 10 أفراد في المغرب (64 بالمئة) وموريتانيا (63 بالمئة) والسودان (60 بالمئة). في فلسطين فقط، تفضل أقلية من المواطنين الصين (34 بالمئة). يُلاحظ أن الشباب (18 إلى 29 عاماً) ليسوا بشكل عام أكثر تقبلاً للصين مقارنة بالبالغين من العمر 30 عاماً فأكبر. في موريتانيا فقط (12+ نقطة مئوية) وفلسطين (8+ نقطة مئوية) يفضل الشباب الصين أكثر من الفئات العمرية الأكبر.

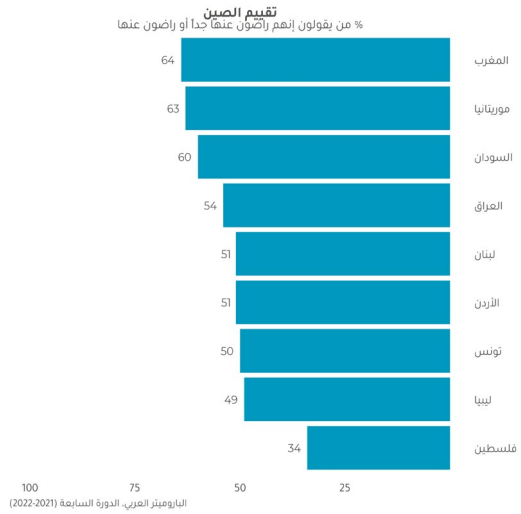

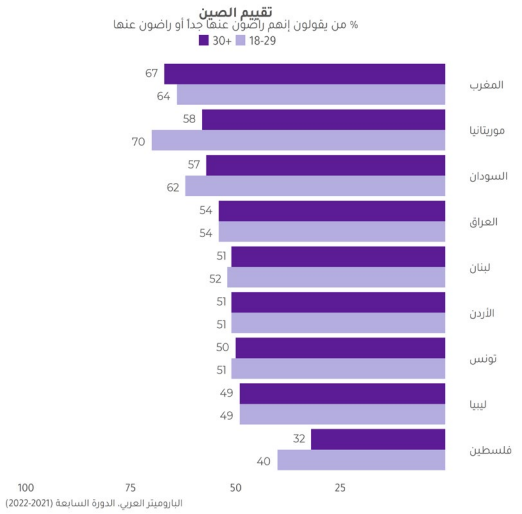

بالمقارنة، في أربعة فقط من تسع دول مشمولة بالاستطلاع يحمل النصف أو أكثر فيها آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك 69 بالمئة في المغرب، و57 بالمئة في السودان، ونحو النصف في الأردن (51 بالمئة) وموريتانيا (50 بالمئة). إلا أن فلسطين فقط (15 بالمئة) هي التي لدى أقل من ثلث المواطنين فيها آراءً إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية (15 بالمئة). يُلاحظ أن الشباب هم الأكثر إقبالاً بشكل عام على القول بإيجابية آرائهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. على سبيل المثال، فالشريحة العمرية 18-29 تُقبِل أكثر على تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالمواطنين 30 عاماً فأكبر في كل من موريتانيا (20+ نقطة مئوية)، والمغرب (11+ نقطة) وتونس (8+ نقطة) وفلسطين (8+ نقطة) والسودان (6+ نقطة) وليبيا (6+ نقطة).

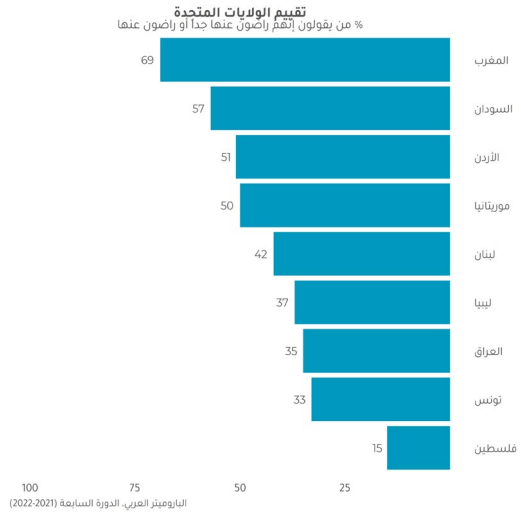

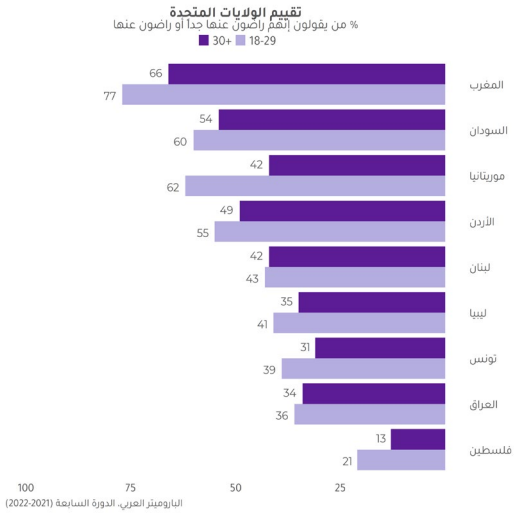

رغم أن مواطني المنطقة لديهم آراء إيجابية نحو الصين بشكل عام، فهم أقل إقبالاً على القول بأنهم يرغبون في علاقات اقتصادية أقوى معها. في 4 فقط من تسع دول مشمولة بالاستطلاع، أعرب 50 بالمئة على الأقل عن تفضيل تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصين، حيث الدعم لهذا الرأي أكبر في تونس (63 بالمئة) والعراق (53 بالمئة) والأردن وليبيا (50 بالمئة). كما أنه في العديد من الدول يمثل هذا المستوى تراجعاً في النسب منذ إجراء استطلاع الباروميتر العربي في 2018-2019. على سبيل المثال، الأردنيون والفلسطينيون أقل بواقع 20 نقطة مئوية الآن في تفضيل تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصين، مقارنة بتراجع 14 نقطة مئوية في المغرب والسودان، وتراجع 13 نقطة مئوية في ليبيا، و5 نقاط في لبنان. في الوقت نفسه، لا توجد تغيرات تُذكر في تونس أو العراق.

البلد	2019-18	2022-21	الفارق
الأردن	70	50	-20
فلسطين	49	29	-20
السودان	62	48	-14
المغرب	49	36	-13
ليبيا	63	50	-13
لبنان	42	37	-5
تونس	63	63	0
العراق	51	53	2

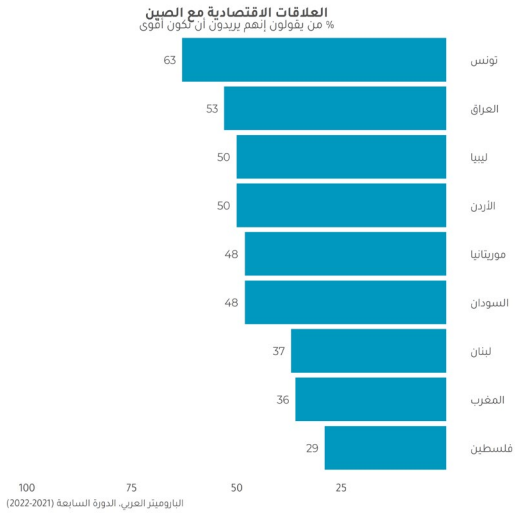

بالمقارنة، في دولتين فقط مشمولتين بالاستطلاع، يرغب النصف على الأقل في علاقات اقتصادية أقوى مع الولايات المتحدة الأمريكية: السودان (58 بالمئة) وتونس (54 بالمئة). في أغلب الحالات الأخرى، هناك 4 إلى 5 من كل 10 أشخاص يرغبون في علاقات اقتصادية أقوى، وفلسطين هي الاستثناء الرئيسي (21 بالمئة). يُلاحظ هنا أيضاً أن الشباب (18 - 29) في المنطقة هم القوة الأساسية وراء الآراء الإيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. الشباب في المغرب أكثر إقبالاً بواقع 17 نقطة مئوية على القول بتقوية العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والشباب في كل من موريتانيا (9+ نقطة) وتونس (7+ نقطة) وليبيا (5+ نقطة) والعراق (5+ نقطة) والأردن (5+ نقطة) هم الأكثر إقبالاً على القول نفسه، مقارنة بالفئة 30 عاماً فأكبر.

البلد	2019-18	2022-21	الفارق
فلسطين	31	21	-10
الأردن	57	48	-9
السودان	60	58	-2
المغرب	43	42	-1
لبنان	38	39	1
ليبيا	37	43	6
تونس	45	54	9
العراق	35	46	11

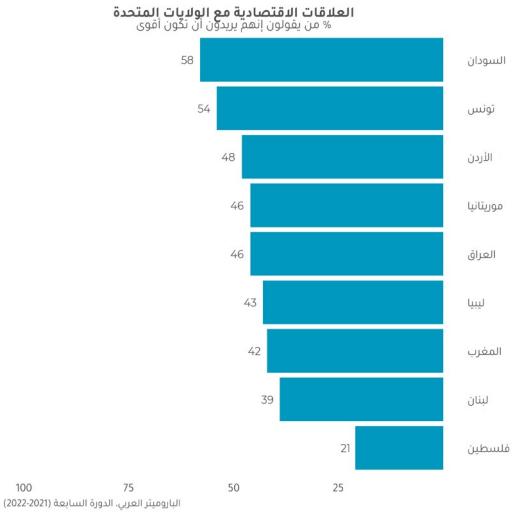

إلا أنه وعلى النقيض من الصين، فالدعم لتقوية العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يشهد تراجعاً موسعاً عبر المنطقة مقارنة باستطلاع 2018-2019. في فلسطين فقط (10- نقطة) والأردن (9- نقطة) ظهر تراجع يُذكر في هذا الملف. في الوقت نفسه، يرغب المواطنون بعلاقات اقتصادية أقوى في كل من العراق (11+ نقطة) وتونس (9+ نقطة) وليبيا (6+ نقطة)، بينما لم تطرأ تغيرات تُذكر في كل من لبنان والمغرب والسودان خلال الفترة المذكورة.

رغم أن تجارة الصين مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفوق مثيلتها الأمريكية، فالمواطنين عبر المنطقة لا زالوا أقل إقبالاً على اعتبار التوسع الاقتصادي الصيني تهديداً لدولهم، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. الثلث أو أقل في كل الدول المشمولة بالاستطلاع قالوا إن القوة الاقتصادية الصينية تمثل تهديداً خطراً، بما في ذلك 21 بالمئة في المغرب و20 بالمئة فقط في لبنان.

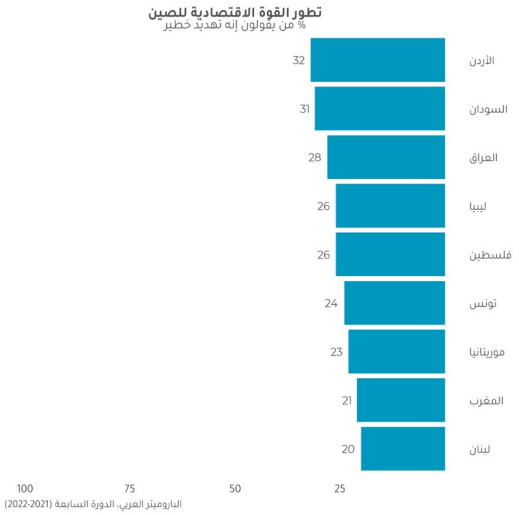

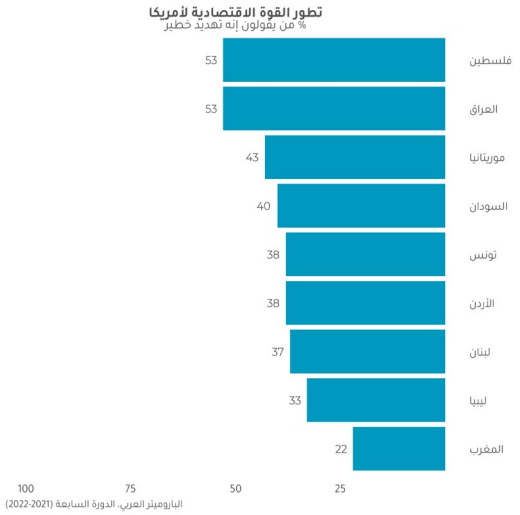

بالمقارنة، فالقلق إزاء القوة الاقتصادية الأمريكية أكبر بكثير. في 8 من تسع دول مشمولة بالاستطلاع، لدى طرح السؤال، قال الثلث على الأقل إن القوة الاقتصادية الأمريكية تمثل تهديداً خطراً، بما في ذلك أكثر من النصف في العراق وفلسطين (53 بالمئة). يُلاحظ أنه لا توجد في أية دولة مشمولة بالاستطلاع آراء أكثر تعتبر الصين تهديداً اقتصادياً أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

التصورات حول المساعدات الأمريكية مقارنة بالمساعدات الصينية في دول المنطقة كاشفة. في جميع الدول المشمولة تقريباً، ذكر المواطنون أن الدافع الأكبر وراء تقديم الدولة (الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية) الدعم لدولتهم هو كسب النفوذ. في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر مسألة كسب النفوذ الدافع الرئيسي في تقدير المواطنين في 8 من بين 9 دول مشمولة بالاستطلاع، حيث يعبر عن هذا الرأي 4 من كل 10 على الأقل في تلك الدول. الاستثناء هنا هو المغرب، حيث ذكر 1 من كل 5 فقط أن كسب النفوذ هو السبب الرئيسي لتقديم المساعدات الأمريكية. في الوقت نفسه، كان الدافع الثاني في الأهمية وراء المساعدات الأمريكية هو التنمية الاقتصادية، وتراوحت النسبة بين 24 بالمئة في المغرب و13 بالمئة في ليبيا، أو تحسين حياة المواطنين، وتراوحت هذه النسبة بين 20 بالمئة في المغرب و8 بالمئة في ليبيا.

بالنسبة إلى الصين، فالنمط مماثل إلى حد ما. في نفس الدول الثماني من بين الدول التسع المشمولة بالاستطلاع، كان كسب النفوذ هو الدافع الغالب في تقدير المواطنين لتقديم الصين لمساعدات، بما في ذلك الثلث على الأقل في جميع الدول باستثناء المغرب (22 بالمئة). وكما هو الأمر بالنسبة للمساعدات الأمريكية، كانت التنمية الاقتصادية هي الدافع الثاني من حيث الأهمية في تصور المواطنين بالنسبة للمساعدات الصينية، إذ تراوحت النسب بين 34 بالمئة في العراق ولبنان، و18 بالمئة في السودان. وتم ذكر تحسين حياة المواطن العادي وتراوحت النسبة بين 19 بالمئة من المواطنين في المغرب و8 بالمئة في ليبيا.

رغم هذه التشابهات العامة في تقديرات المواطنين تجاه الدولتين، يبدو أن مواطني المنطقة أقل اشتباهاً وريبة إلى حد ما في المساعدات الصينية مقارنة بالأمريكية. المواطنون في العراق يقبلون على القول بفارق 15 نقطة مئوية أكثر بأن دافع المساعدات الأمريكية اكتساب النفوذ، مقارنة بالصين. نفس الفجوة قائمة في لبنان (فارق 12 نقطة مئوية) وتونس (10 نقاط) والأردن (8 نقاط) وليبيا (8 نقاط) وموريتانيا (7 نقاط). في الأغلب، يمكن تفسير هذه الفجوة انطلاقاً من نسب اختلاف الآراء حول مسألة التنمية الاقتصادية كدافع للمساعدات. عبر المنطقة، فالمواطنون أكثر إقبالاً على القول بأن هذا هو الدافع في حالة الصين، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، والفارق يصل 18 نقطة مئوية في العراق و10 نقاط في لبنان وليبيا وتونس و7 نقاط في الأردن و6 نقاط في موريتانيا.

التواجد الاقتصادي

زاد التواجد الاقتصادي الصيني عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، لا سيما ضمن مبادرة الحزام والطريق. أغلب دول المنطقة وقّعت اتفاقات رسمية،[1] في حين تتعاون دول أخرى، مثل الأردن، مع المبادرة.[2]

التواجد الاقتصادي الصيني مُصمم إلى حد كبير ليساعد في كسب قلوب وعقول المواطنين لصالح الصين. من خلال رعاية المشاريع المصممة لتحسين مستوى التنمية الاقتصادية، تحاول الصين كسب عقول وقلوب الناس بما يساعد في ضمان احتفاظها بصورة إيجابية خلال السنوات المقبلة. لتقييم درجة تحقق هذا، سأل الباروميتر العربي عدة أسئلة مصممة لتقدير كيف يرى المواطنون عبر المنطقة النشاط الاقتصادي الصيني. اشتمل الاستطلاع على سؤال افتراضي عن مشروع بنية تحتية جاري اختيار الحكومة للشركة التي ستنفذه.

طرح الاستطلاع سؤالا عن جنسية الشركة الأجنبية التي يفضلها المواطن لتنفيذ المشروع، فضلاً عن عدد من التصورات التفصيلية الأخرى حول مختلف جوانب الأمر، مثل التكلفة والجودة والفساد على صلة بعملية منح العقد. الدول الأجنبية المشمولة كخيارات هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا، والدول التي كانت تستعمر سابقاً دولة المواطن المطروح عليه السؤال.[3]

[1] انظر: https://greenfdc.org/countries-of-the-belt-and-road-initiative-bri/

[2] انظر: https://www.jordantimes.com/news/local/china-welcomes-jordans-active-participationbelt-and-road-initiative

[3] فرنسا في حالة لبنان وموريتانيا والمغرب وتونس. وإيطاليا بالنسبة إلى ليبيا. والمملكة المتحدة بالنسبة إلى العراق والأردن والسودان.

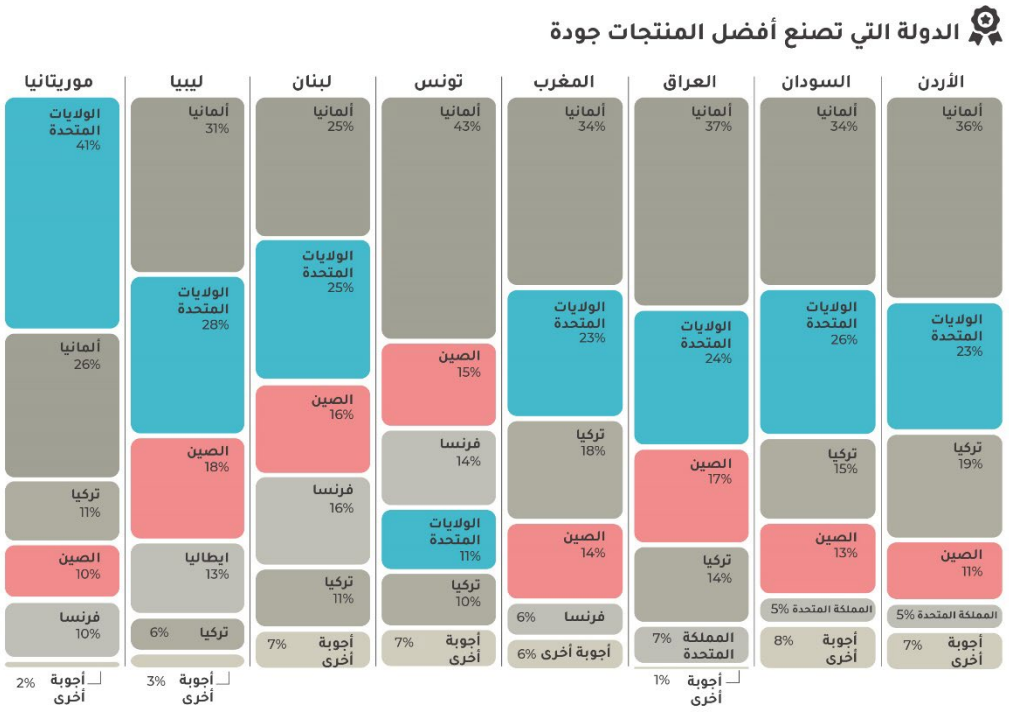

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان

الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

ظهر أن التصورات حول الاستثمارات الصينية في المنطقة ليست إيجابية بشكل عام، مقارنة مثلاً بالشركات من دول أخرى، فيما يخص عدد من القياسات. على سبيل المثال، لدى السؤال عن دولة منشأ الشركة التي قد تبني المشروع بأعلى جودة من بين الدول الخمس المختارة، لم يذكر في أي دولة مشمولة بالاستطلاع أكثر من 1 من كل 5 أفراد الصين. نسبة اختيار الصين تراوحت بين 18 نقطة مئوية في ليبيا و10 نقاط مئوية في موريتانيا. بالمقارنة، ففي 7 من 8 دول طُرح فيها السؤال، كانت الشركة الألمانية هي الأفضل سمعة، وفي دولتين (في لبنان تمتعت الشركة الأمريكية والألمانية بنفس مستوى التفضيل: 25 بالمئة) كانت الشركة الأمريكية هي الأفضل سمعة. الرأي الغالب حول الاستثمار الصيني يتضح أكثر من واقع سؤال عن دولة منشأ الشركة التي قد تبني أقل المشاريع جودة. في جميع الدول الثماني التي طُرح فيها السؤال كانت الصين هي الرد الأكثر شيوعاً. في العراق (68 بالمئة) والأردن (64 بالمئة) عبر عن هذا الرأي الثلثان تقريباً، وقال أكثر من النصف في موريتانيا الأمر نفسه (55 بالمئة). وفي المغرب (32 بالمئة) وليبيا (35 بالمئة) عبر الثلث تقريباً عن هذا الرأي، على أنه بشكل عام فإن مستوى الإقبال على هذا الرأي يبلغ ضعفه في حالة الصين مقارنة بأية دولة أخرى في القائمة.

الدولة التي تُصَنِع أسوء المنتجات جودة

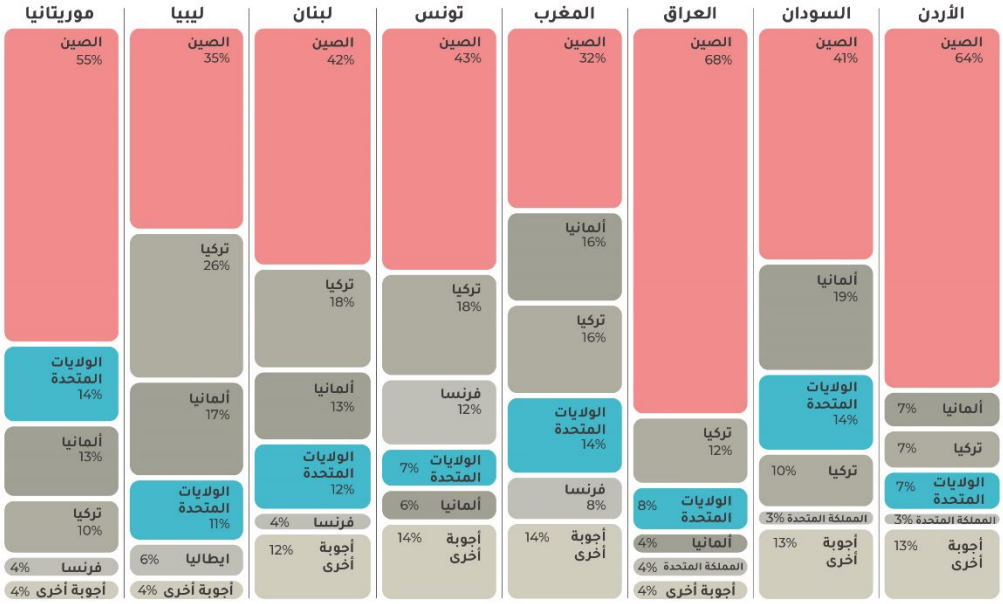

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

على أن المواطنين يعون بأن الجودة الأعلى تأتي مصحوبة بالتكلفة الأعلى. إذ أوضح المواطنون أن الشركة الصينية هي التي يرجح أن تبني المشروع بأقل تكلفة. في 7 من الدول الثماني المشمولة بالاستطلاع (فيما يخص هذا السؤال) ذكرت الأغلبية الصين بصفتها دولة منشأ الشركة التي ستبني أرخص المشروعات، بما يشمل 7 من كل 10 أفراد في الأردن (74 بالمئة) والعراق (72 بالمئة). من بين الدول الثمان كان مواطنو المغرب (43 بالمئة) هم الأقل إقبالاً على القول بأن الشركة الصينية ستبني المشروع بأقل تكلفة، لكن هذا المستوى أعلى بواقع الضعف تقريباً مقارنة بتركيا (22 بالمئة)، التي احتلت المركز الثاني في هذا التصنيف. على النقيض، فإن 15 بالمئة أو أقل اختاروا الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا من بين جميع الدول المذكورة كدول منشأ للشركة التي ستبني المشروع بأقل تكلفة.

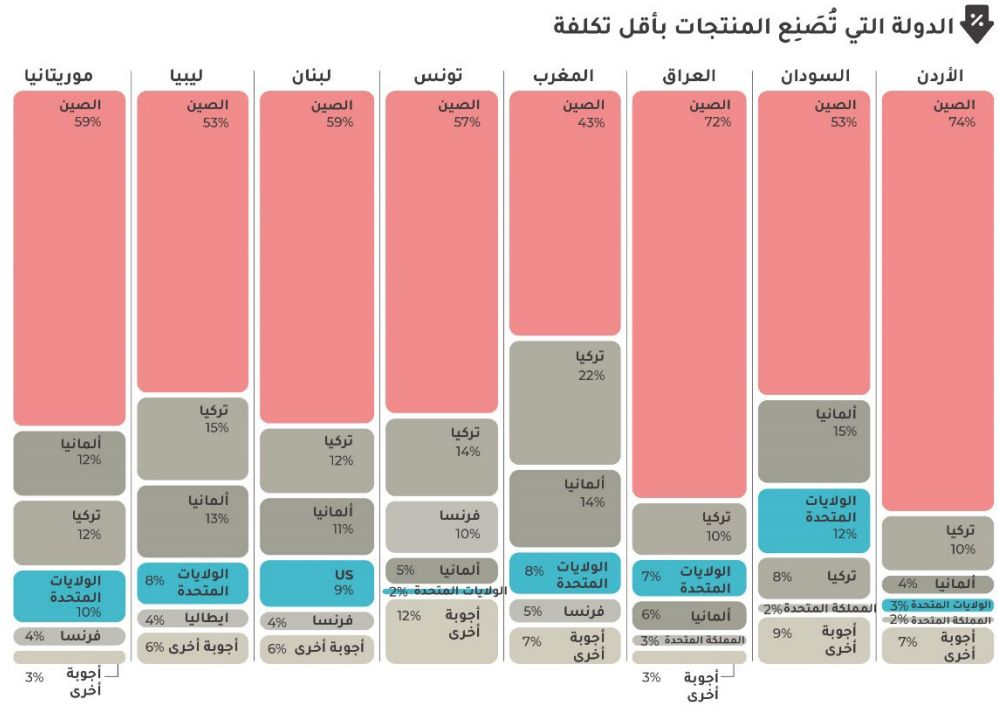

"أجوبة أخرى": تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

لدى السؤال عن منشأ الشركة التي قد تبني المشروع الأعلى تكلفة، كان الرد في جميع الدول المشمولة بالاستطلاع هو الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا (الرد الأكثر شيوعاً). في الوقت نفسه، لم يقل أكثر من 1 من كل 5 أفراد إنها ستكون من الصين، في جميع الدول المشمولة بالاستطلاع، وتراوحت النسبة من 19 بالمئة في ليبيا إلى 8 بالمئة فقط في الأردن.

الدولة التي تُصنِع المنتجات بأكثر تكلفة

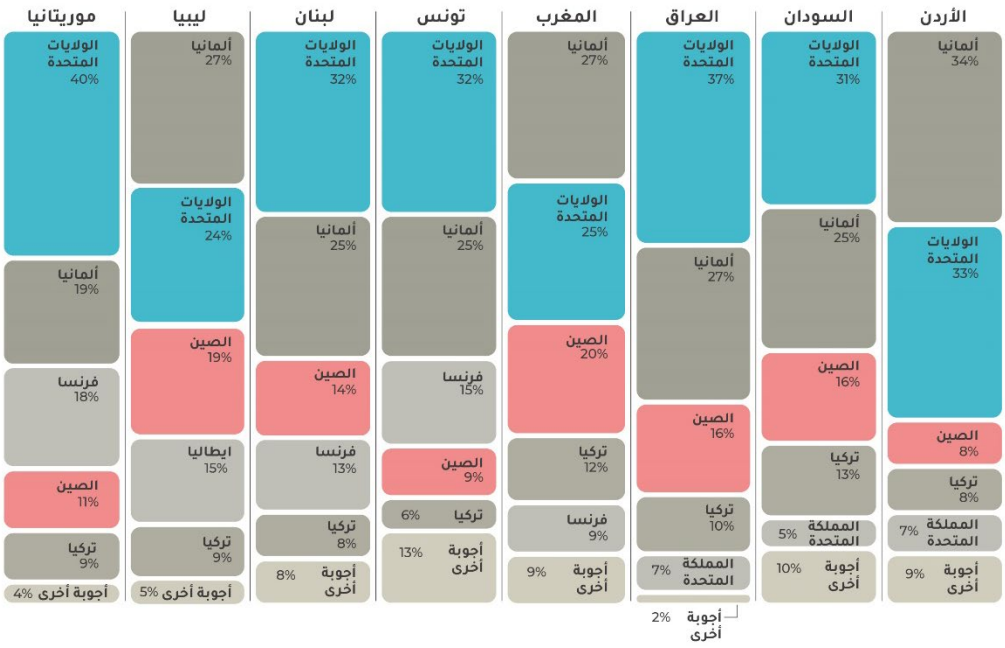

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

ونظراً لانتشار وعمق القلق إزاء الفساد عبر دول المنطقة، فإن مسألة استخدام دولة أجنبية للرشاوى للحصول على عقد تعد قضية مثيرة لاهتمام العديد من المواطنين. لدى السؤال عن دولة منشأ الشركة الأقل احتمالاً لأن تدفع رشاوى ضمن عملية الحصول على العقد، كان تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية أفضل بكثير. ففي أغلب الدول المشمولة بالاستطلاع كانت تصورات الناس أن الشركة الأمريكية هي الأقل إقبالاً على دفع رشاوى للحصول على عقود. في موريتانيا والمغرب وتونس، رأى الناس أن الشركة الألمانية هي الأقل إقبالاً على دفع رشاوى، مقارنة بالشركة الأمريكية (بفارق نقطة مئوية واحدة بين الاثنتين)، بينما في ليبيا احتلت الشركات التركية المرتبة الأولى (25 بالمئة). ولم يظهر في أية دولة أن المواطنين يعتبرون الشركات الصينية هي الأقل إقبالاً على دفع رشاوى، وإن كانت النسبة للصين تراوحت بين 22 بالمئة في لبنان و14 بالمئة في تونس.

الدولة الأقل استعدادًا لدفع رشوة للفوز بالعقد

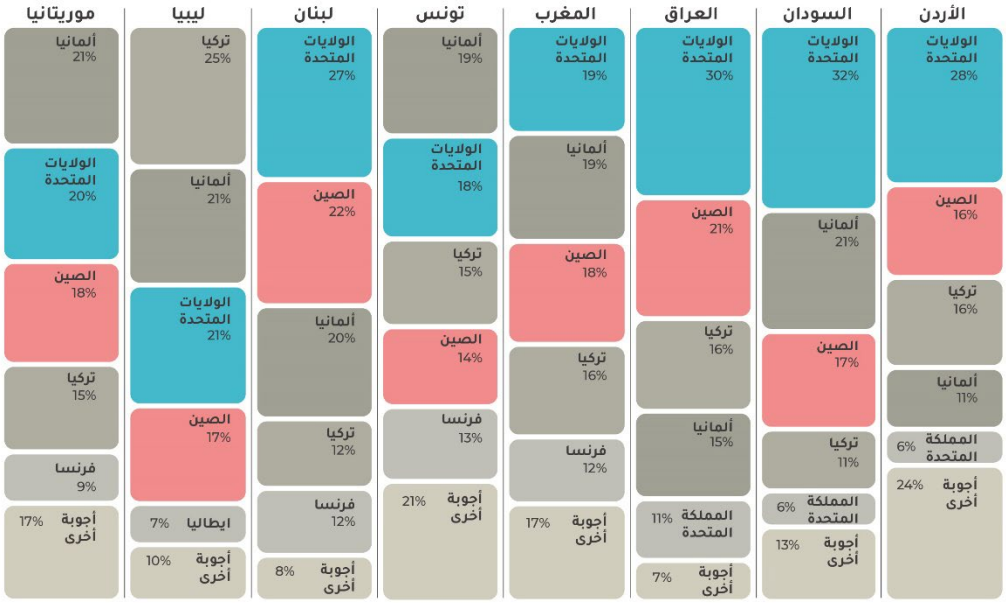

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

في الوقت نفسه، تبين أن تصورات المواطنين تدور حول أن الشركة أمريكية المنشأ هي الأكثر إقبالاً على أخذ رشاوى للحصول على عقد، وهذا في 6 من ثماني دول مشمولة بالاستطلاع حول هذا السؤال. في الحقيقة، ففي العراق والأردن ولبنان، تبلغ نسبة المواطنين المقبلين على القول بأن الشركة الأمريكية ستدفع رشاوى مقارنة بشركة من أية دولة أخرى مذكورة في السؤال، نسبة الضعف. في ليبيا، تحتل تركيا المركز الأول (34 بالمئة)، بينما الصين تحتل المركز الأول في تقديرات مواطني موريتانيا (33 بالمئة) والمغرب (17 بالمئة: مناصفة مع شركة أمريكية).

الدولة الأكثر استعدادًا لدفع رشوة للفوز بالعقد

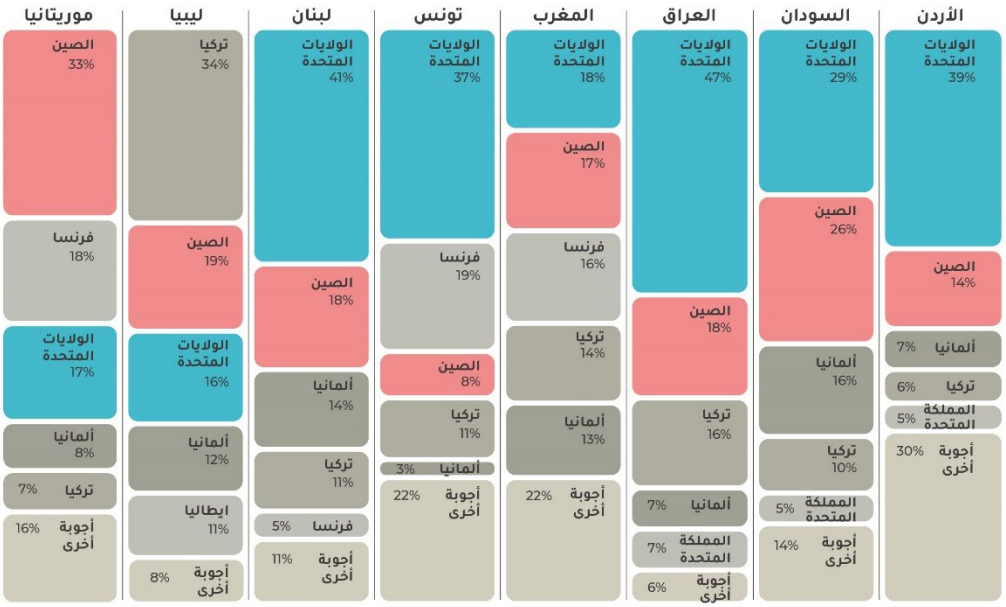

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

ثمة قياس آخر للتعامل الاقتصادي، هو دولة المنشأ التي ستدفع شركاتها أفضل رواتب وأجور للقوى العاملة المحلية. في هذا الصدد، تأتي الشركات الأمريكية في الصدارة بفارق كبير. في ست من ثماني دول مشمولة بالاستطلاع حول هذا السؤال، يتصور الناس أن الشركة الأمريكية هي التي ستدفع أفضل الرواتب، وتتراوح النسبة بين الأغلبية (54 بالمئة) في الأردن و29 بالمئة في لبنان وتونس.

الدولة التي تدفع أفضل المرتبات

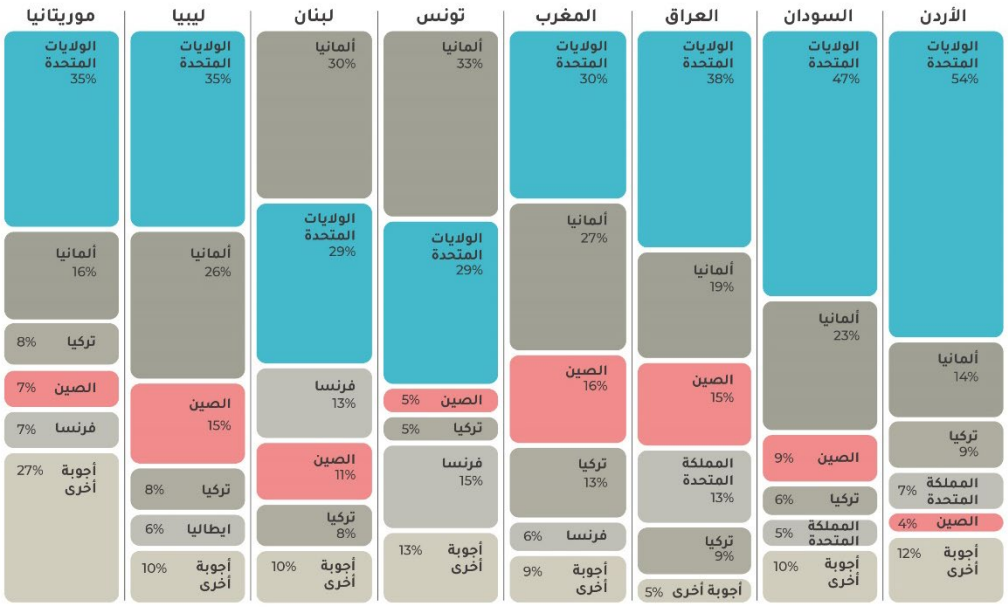

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

في الدول الأخرى، تصور الناس أن الشركة الألمانية هي الأرجح أن تدفع أفضل الرواتب، في تونس (33 بالمئة) ولبنان (30 بالمئة)، وهي نسب أعلى بقليل مقارنة بالشركات الأمريكية. ولم يتصور الناس أن الشركات الصينية ستدفع أفضل الرواتب، حيث تبلغ هذه النسبة 16 بالمئة في المغرب، مقارنة بـ 5 بالمئة فقط في تونس و4 بالمئة في الأردن.

ولدى السؤال بشكل أعمّ عن دولة منشأ الشركة التي ستعامل القوى العاملة المحلية أفضل معاملة، كانت تصورات الناس عبر المنطقة متشابهة. ففي جميع الدول المشمولة بالاستطلاع، كانت الإجابة هي الشركة الأمريكية أو الألمانية (المرجح أن تعامل القوى العاملة المحلية أفضل معاملة).

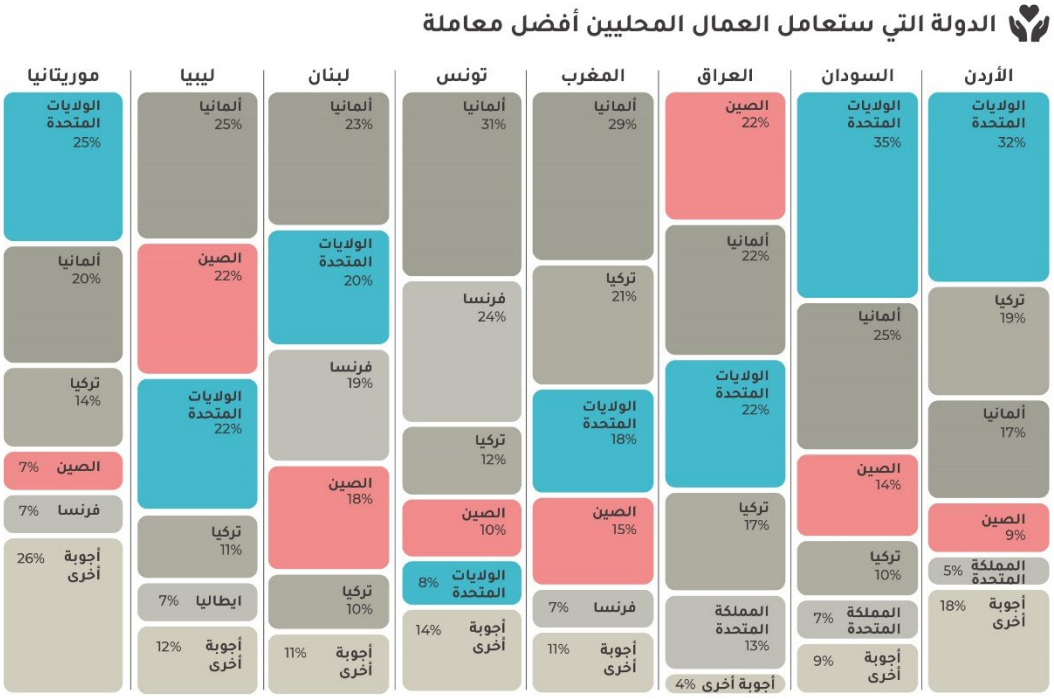

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

لكن التصورات حول الشركات الصينية أكثر إيجابية بقليل إزاء هذا القياس. في العراق، احتلت الشركة الصينية نفس مركز الشركة الأمريكية والألمانية (22 بالمئة لكل منها)، و كان هذا هو الرد الأكثر شيوعاً. في الدول الأخرى، تراوحت النسبة من 22 بالمئة في ليبيا و7 بالمئة في موريتانيا. وأخيراً، طرح الاستطلاع سؤالاً حول دولة منشأ الشركة التي يفضل المواطنون أن تحصل على العقد. في أغلب الدول كانت الإجابة الأولى هي إما شركة أمريكية أو ألمانية. الشركة الألمانية مفضلة في كل من ليبيا والمغرب وتونس، بينما الشركة الأمريكية مفضلة في موريتانيا والسودان. وفي لبنان، تحتل الشركة الأمريكية والألمانية في هذا القياس نفس الترتيب. وجاءت الشركة الصينية في المرتبة الأولى في دولة واحدة فقط هي العراق (27 بالمئة)، في حين تبين أن الشركة التركية مفضلة في الأردن (27 بالمئة). إجمالاً، لا يوجد دعم قوي بصورة خاصة لشركة صينية، باستثناء الدعم المشهود لها في العراق، وهي الدولة المرتبطة باستثمارات صينية كبيرة منذ بداية الجائحة. [4]في جميع الدول الأخرى، أعرب واحد من كل 5 على الأكثر عن تفضيل أن يذهب العقد لشركة صينية، بما في ذلك 10 بالمئة فحسب في الأردن و7 بالمئة في موريتانيا.

[4] https://www.reuters.com/world/china/iraq-was-top-target-chinas-belt-road-2021-study-2022-02-02/

الدولة المفضلة للفوز بالعقد

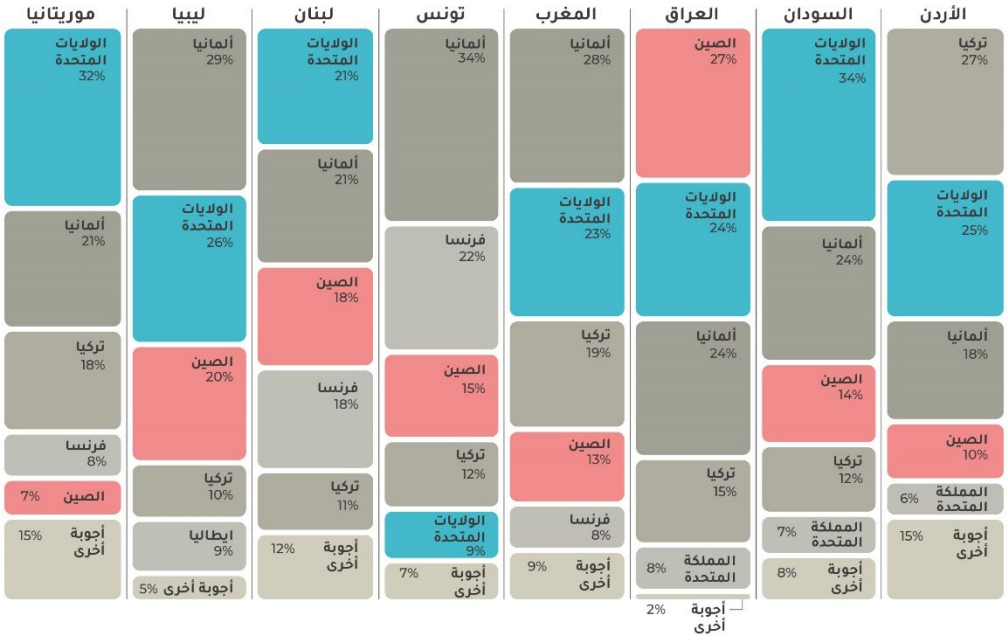

"أجوبة أخرى" تتضمن من لم يردوا، لا أعرف، ولا أحد من هذه البلدان
الباروميتر العربي الدورة السابعة، 2021-2022

القضايا السياسية

ثمة جملة من القضايا السياسية التي من شأنها التأثير على تصورات المواطنين إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والصين. في حالة الصين، فإن معاملة الإيغور القاسية - وهي جماعة مسلمة في أغلبها تقيم بمنطقة شينجيانغ غربيّ الصين - قد تحد من شعبية الصين في المجمل. لكن هناك قلة من المواطنين عبر المنطقة أفادوا بمتابعتهم لقضية معاملة الصين للأقليات المسلمة، وبلغت النسبة أقصاها في السودان بواقع 36 بالمئة قالوا إنهم يتابعون هذه القضية باهتمام كبير أو متوسط. وفي جميع الدول الأخرى قال الثلث على الأكثر الأمر نفسه، بما يشمل 22 بالمئة فقط في تونس و13 بالمئة في لبنان. الحاصلون على شهادة جامعية أو أعلى هم الأكثر إقبالاً على القول بمتابعة أنباء معاملة الصين للأقليات المسلمة، باستثناء لبنان، وهنا الأرجح أن ارتباط التعليم بمتابعة الأنباء بشكل عام هو السبب وراء هذا الارتباط، وليس قضية الأقليات المسلمة في الصين تحديداً.

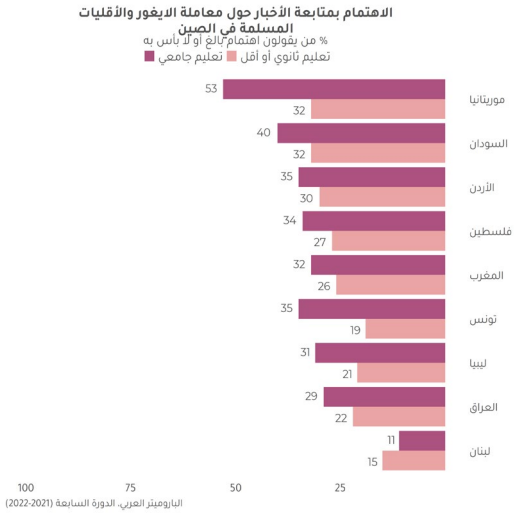

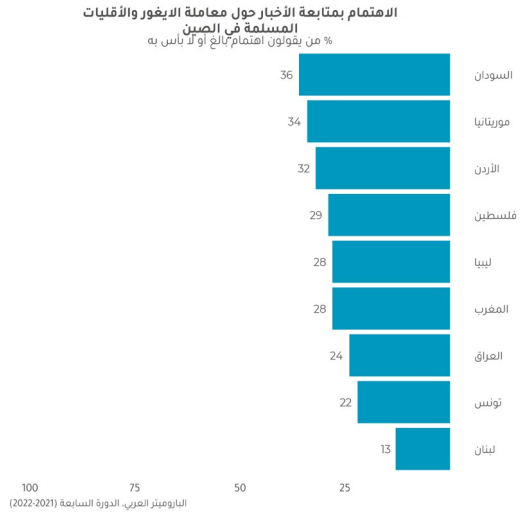

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثمة رفض عام من المواطن العادي عبر المنطقة لاتفاقات أبراهام المدعومة أمريكياً، التي تمثل صفقة سلام موسعة لدول المنطقة مع إسرائيل. رغم أن الربع على الأكثر من المواطنين عبر دول المنطقة قالوا إنهم يتابعون أنباء هذه القضية بقدر كبير أو متوسط من الاهتمام (بما في ذلك 1 من كل 10 فقط في تونس وفلسطين ولبنان والأردن والعراق)، فاتفاقات السلام هذه مرفوضة بشكل أعم في المجمل. في 8 من عشر دول مشمولة بالاستطلاع، قال أقل من 1 من كل 5أفراد إنهم يدعمون اتفاقات التطبيع مع إسرائيل، بما في ذلك أقل من 1من كل 10 أفراد في موريتانيا (8 بالمئة) وليبيا (7 بالمئة) وفلسطين (6 بالمئة) والأردن (5 بالمئة) ومصر (5 بالمئة).

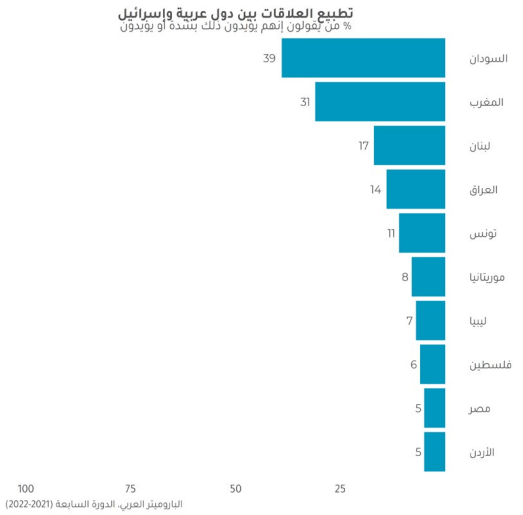

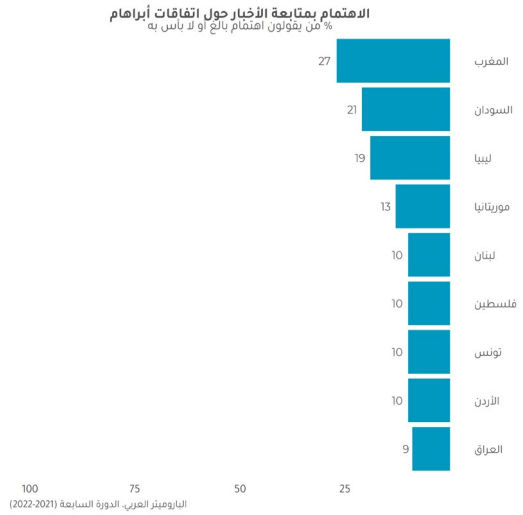

إلا أن الاستثنائين القائمين - السودان والمغرب - مهمان وملحوظان . في حالة السودان، أعرب 39 بالمئة عن تفضيل التطبيع مع إسرائيل مقارنة بـ 31 بالمئة في المغرب. هاتان الدولتان هما جزء من

اتفاقات أبراهام، حيث أتم المغرب عملية التطبيع مع إسرائيل وبدأ السودان في العملية. في حالة المغرب، أقرت الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية بالتزامن مع التطبيع. وفي حالة السودان، التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإخراج السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب كجزء من عملية التطبيع. من ثم، من الممكن أن تكون شعبية التطبيع النسبية في البلدين ناتجة عن تركيز المواطنين على المزايا الاستراتيجية المتحققة من الاتفاق لدولتهم. لكن بالنظر إلى الرفض العام للتطبيع مع إسرائيل من قبل الأردنيين والمصريين، حيث حكومات هاتين البلدين عقدت اتفاقات سلام مع إسرائيل قبل جيل، قد تأفل الآراء المفضلة للسلام مع إسرائيل وتتراجع مع مرور الوقت.

إجمالاً، لا توجد أغلبية من المواطنين في أي من الدول المشمولة بالاستطلاع تفضل التطبيع مع إسرائيل، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة في تقديرات المواطنين بسياسة لا تتمتع بشعبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا الارتباط السلبي يُرجح أن يستمر في التأثير سلباً على الصورة العامة للولايات المتحدة الأمريكية في أوساط أغلب دول المنطقة.

الختام

من المرجح أن تستمر المنافسة الأمريكية الصينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على امتداد السنوات المقبلة. كما تبين من الاستطلاعات السابقة، لا تزال الصين هي الأعلى شعبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية في المجمل، لكن هذه الفجوة آخذة في الانكماش. تركيز الصين على المعاملات الاقتصادية لا يبدو أنه أمر يكسب عقول وقلوب الناس. فالمواطنون عبر المنطقة أقل إقبالاً على الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصين، مقارنة بدرجة إقبالهم على هذه المسألة في استطلاع 2018-2019، وهو التراجع الذي ربما يرجع سببه إلى برود المشاعر نحو النموذج الصيني في التعامل مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الوقت نفسه، لدى سؤال المواطنين عن الشركة الأجنبية المفضلة لهم لتنفيذ مشروع بنية تحتية، لم يتبين أن الشركات الصينية هي المفضلة في هذا الصدد، مقارنة بالشركات الأمريكية أو الألمانية. لكن على الرغم من تراجع الحماس للصين، ففي المجمل لا تزال الصين هي الدولة الأعلى شعبية إذا ما قورنت بشعبية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

جزئياً، يمكن أن تكن شعبية الصين الكبيرة بسبب تراجع الشعبية النسبي للولايات المتحدة الأمريكية، غريمتها العالمية. رغم أن الشركات الأمريكية مفضلة نسبياً لمواطني المنطقة، فلا يزال هنالك قلق إزاء القوة الاقتصادية الأمريكية ورفض لبعض مبادرات السياسات الكبرى التي تنتهجها إزاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نظراً لأن الصين ليست بالقوة الاستعمارية ولم يكن لها تدخلات عسكرية مباشرة في المنطقة، فمن المرجح أن تبقى الأكثر شعبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب. على أن الصين تكتب تاريخها الحديث بيدها فيما يخص المنطقة، والتوجهات القائمة توحي بأن نجمها قد يأفل في السنوات المقبلة.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.